Poverty and Unemployment in Iraq: Causes, Treatments, and Their Impact on State Power

Shatha Abdul Rahman Asaad[1,*], Khalid Akbar Abdullah[2]
[1] General Directorate of Education in Diyala, Ministry of Education, Diyala, Iraq
[2] Department of Geography, College of Education For Humanities, University of Anbar, Ramadi, Iraq
*shathamustafa81@gmail.com

KEYWORDS: **Poverty, Unemployment, State power, Reasons, Solutions.**

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1176.g572

ABSTRACT:

Poverty and unemployment are important economic and social challenges that affect the lives of many people around the world. Poverty is defined as a state of unavailability of basic needs for a decent life, such as food, shelter, education, and health care. Poverty restricts opportunities for growth and personal and professional development for individuals and communities. Unemployment refers to the lack of job opportunities for individuals who are able and willing to work. The research relied on official statistics for unemployment and poverty rates in Iraq for the year 2023, as the data was analyzed at the level of Iraq's governorates. The results of the research showed that the southern governorates of Iraq witnessed an increase in unemployment and poverty rates compared to other governorates of Iraq. Addressing this phenomenon requires providing appropriate job opportunities and promoting sustainable economic growth. Improving the quality of education and developing skills to enhance employment opportunities. As well as promoting social justice and equal opportunities to reduce discrimination and injustice. As well as strengthening social care and social protection for individuals most affected by poverty and unemployment.

الفقر والبطالة في العراق: الأسباب والمعالجات وتأثيرهما على قوة الدولة

م.م. شذى عبد الرحمان اسعد[1]، *، أ.د. خالد اكبر عبدالله[2]

[1] المديرية العامة للتربية في ديالى، ديالى، العراق

[2] قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، الرمادي، العراق

*shathamustafa81@gmail.com

الكلمات المفتاحية | الفقر، البطالة، قوة الدولة، الأسباب، الحلول.

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1176.g572

المستخلص:

الفقر والبطالة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تؤثر على حياة الكثير من الناس في مختلف أنحاء العالم، يُعرف الفقر بأنه حالة عدم توفر الاحتياجات الأساسية للحياة الكريمة، مثل الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية ويتسبب الفقر في تقييد فرص النمو والتنمية الشخصية والمهنية للأفراد والمجتمعات. اما البطالة فتشير إلى حالة عدم توفر فرص العمل للأفراد القادرين والراغبين في العمل.

وقد اعتمد البحث على الإحصاءات الرسمية لنسب البطالة والفقر في العراق لسنة 2023 اذ تم تحليل البيانات على مستوى محافظات العراق، وقد أظهرت نتائج البحث ان المحافظات الجنوبية من العراق شهدت ارتفاعا في نسب البطالة والفقر قياسا بمحافظات العراق الاخرى

وان معالجة هذه الظاهرة يلزم بتوفير فرص العمل الملائمة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وتحسين جودة التعليم وتطوير المهارات لتعزيز فرص العمل. فضلا عن تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص للحد من التمييز والظلم. وكذلك تعزيز الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية للأفراد الأكثر تأثرًا بالفقر والبطالة.

المقدمة:

تعد ظاهرة الفقر والبطالة من اخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اغلب اقتصاديات ومجتمعات الدول المتقدمة والنامية، لكنها تختلف في حدتها من مجتمع لآخر ومن دولة الى اخرى، ومن ضمنها بلدنا العراق حيث تعرض الاقتصاد العراقي الى بطالة مزمنة ادت بدورها الى انتشار الفقر الذي تصدر اوليات المشاكل التي يعاني منها الشعب العراقي نتيجة البطالة التي اصبحت معضلة مستعصية نتيجة تراجع الاقتصاد العراقي عن الاستخدام الأمثل للعمالة، مما ادى الى زيادة وتفاقم مشكلتي البطالة والفقر، فالعراق اليوم في مقدمة البلدان التي تعاني من هذه المشكلات رغم انه يعد من الدول الغنية بامتلاكه موارد اقتصادية وبشرية ومادية تؤهله من النهوض لتحقيق تنمية مستدامة فيها نسبة الفقر والبطالة قليلة لكن الظروف والازمات الاقتصادية والحروب ادت الى تزايد ها، فان تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمات عديدة

واهمها انخفاض اسعار النفط وبالأخص مع تزامن ازمة جائحة كورونا والركود الاقتصادي ادت الى زيادة مشكلتي الفقر والبطالة واصبح لابد من ايجاد حلول للتقليل من حدة هذه المشكلات.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تزايد معدلات البطالة وتفاقم الفقر وبخاصة ممن هم تحت خط الفقر، اذ يتجسد ذلك في تساؤلات مهمة عن أسباب تزايد مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة؟.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها (ان هنالك علاقة مؤكدة وواضحة بين ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الاعداد من السكان تحت خط الفقر وقوة).

هدف البحث:

يهدف البحث الى محاولة ايجاد سبل وحلول لمشكلتي البطالة والفقر في العراق وذلك من خلال:

1. مفهوم واسباب الفقر والبطالة.
2. معرفة التوزيع النسبي للفقر والبطالة.
3. العلاقة بين الفقر والبطالة وقوة الدولة
4. تقديم معالجات لظاهرتي الفقر والبطالة.

اهمية البحث:

تستند اهمية البحث الى تحديد المفهوم الاساسي للفقر والبطالة ومدى ارتباط النمو الاقتصادي والتعليمي والصحي والواقع السياسي للدولة والقدرة على تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية اثر في التخفيف من الفقر، وايجاد او توفير فرص العمل بالتوجه للاستثمار لتعزيز فرص بناء راس مال بشري لاستغلال الطاقات البشرية للطبقات الفقيرة ومحاولة ايجاد حلول بالشكل الذي يقلل من حدة الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

هيكلية البحث:

من اجل الوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضية البحث، تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، حيث تناول المحور الاول مفهوم واسباب (الفقر والبطالة)، والمحور الثاني التوزيع النسبي للفقر والبطالة، اما المحور الثالث تناول معالجة ظاهرة الفقر والبطالة.

المحور الاول: المفهوم العام لظاهرة الفقر واسبابه.

يعد الفقر مشكلة اقتصادية اجتماعية تعني الحرمان المادي وعدم القدرة على اشباع حاجات الفرد لاستمرار الحياة ويشمل كل من الغذاء والمسكن والملبس والصحة (سعودي، 2007، 110) و ينظر الى الفقر بانه حرمان فسيولوجي فيعد الفرد فقيراً في اي مرحلة زمنية عندما لا يمتلك قدرة كافية للوصول الى الموارد الاقتصادية بما يمكنه من الحصول على ما يكفيه من السلع لإشباع حاجاته المادية الاساسية (حمزة واخرون، 2002، 26)، وتجدر الاشارة الى ان المجتمع الفقير يفتقر الى امتلاك مكونات البنية التحتية الاساسية ومنها الطرق والنقل والماء النظيف والصرف الصحي، والصحة الرديئة وانتشار المرض وعدم الشعور بالأمان وتدني مستوى التعليم وعدم القدرة على مواجهة الكوارث والازمات او ما يتعرض له الفرد من مرض او اعاقة، ولكن الفقر يختلف باختلاف المجتمعات والازمات (عبد الرزاق، 2001، 17-28)، ان ظاهرة الفقر تعبر عن حالة الحرمان النسبي للفرد في المجتمع عن طريق مكونان رئيسيان الدخل الذي يحدد المستوى المعيشي والحق في الحصول على الحد الادنى من الموارد للاستهلاك البشري وبذلك فان (الدخل والاستهلاك) يمثلان المكونان الرئيسيان لمشكلة الفقر.

وللفقر انواع عديدة ومنها الفقر المطلق، والفقر الدوري، والفقر الجماعي، وفقر الاصول، وفقر الحالة.

يولد الفقر العديد من الاثار الخطيرة والسلبية في المجتمع والافراد ومنها:

1. مشاكل صحية مستمرة ومتكررة سببها سوء التغذية بالأخص الاطفال فيولد الاطفال بأوزان منخفضة تعرضهم الى اعاقات جسدية وعقلية فضلا عن انهم يكونون أكثر عرضة للموت قبل اتمام عامهم الاول.
2. يخلق الفقر داخل الاسرة توتر للفرد بسبب الضغط الكبير الذي تواجهه الاسرة الفقيرة مما ينتهي الحال الى العنف الاسري وما يشكل من اساءة معاملة الاطفال والمسنين وله أثر كبير في ارتفاع معدل الاجهاض.
3. تراجع مستوى التعليم وانتشار الجهل للأسر الفقيرة نتيجة التسرب من المدرسة
4. تراجع معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية
5. زيادة معدل الوفيات على المواليد.

6. وللفقر اثار اقتصادية واجتماعية كثيرة فهو عامل سلبي للفرد والمجتمع بظهور الانحراف والجرائم وانتشار الفساد وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد حيث يخلل الفرد لنفسه كل الامور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش (عصام الشيخ، 2021، ص5)

ويتم قياس الفقر من خلال حساب نصيب الفرد من الدخل القومي والاستهلاك الغذائي عن طريق تحديد:(السماك، 2011، 254)

1. تحديد حجم الاستهلاك من السلع المحددة عن طريق
   أ- النفقات الاساسية للبقاء الانساني المحتمل
   ب- الانفاق المخصص للطعام
   ت- نفقات الحمية المتوازنة
   ث- قيمة السعرات الحرارية للطعام
2. مستوى الرفاه الكلي اي حجم الانفاق الكلي على الاستهلاك والحاجات الاساسية الاخرى.
3. الدخل الكلي لوحدة القياس للفرد أو الاسرة. (السماك، 2011، 254)

ويمكن تحديد انواع الفقر من خلال ما ياتي:

1. الفقر المطلق والفقر المدقع: وهو الفقر الذي يصل مستوى دخل الفرد فيه الى عدم القدرة على تغطية اجمالي كلفة اشباع، الحاجات الاساسية لاستمرار حياة الانسان مثل الغذاء والملبس والصحة والتعليم والمتطلبات الاستهلاكية الاخرى المحددة لنمط الحياة القائمة لأي مجتمع ضمن حدوده الدنيا. (المهاجر، 1996، 49)

   والفقر المدقع ويمثل الحدود الدنيا للدخل الذي يمنح الفرد القدرة على تغطية كلف اشباع حاجاته الغذائية محددا بعدد السعرات الحرارية لنمط غذائه اليومي الذي يمكنه من استمرار حياته الطبيعية عند حدود معينه حيث يسبب شحة شديدة في الموارد والوسائل لتلبية أدني حاجة لمستوى المعيشة.
2. الفقر النسبي: ويقصد به الفقر الذي يمكن ان نتعرف عليه بمقاييس تتغير على مدى الزمان والمكان، مثلا يتحدد بخط الفقر بنصف متوسط دخل الفرد وهو قابل للارتفاع مع الدخل ويعد خط الفقر محاولة منهجية لتقدير للحاجات الاساسية للإنسان من الغذاء والكساء والسكن والنقل. (الفارس، 2001، 24)

3. وتوجد انواع اخرى من الفقر ومنها **فقر الحال** الذي ينتج عن فقدان العمل المفاجئ بسبب الاصابة بمرض معين وهنا يشكل الفقر حالة فردية بعدم استطاعة الاسرة الحصول على ابسط الاحتياجات اللازمة رغم توفرها في المكان والزمان في اي مجتمع معين. وهنالك نوع اخر وهو **الفقر الجماعي** المقصود هنا بان الفقر ينتشر في المجتمع عند مجموعة معينه دون باقي المناطق الاخرى المحيطة بها بسبب افتقار تلك المنطقة للموارد الاقتصادية التي تمكنه من العمل وتحقيق سبل العيش.

والفقر العارض والمزمن: يقصد بالفقر العارض الذي ينشأ نتيجة الظروف التي تصيب اي بلد او مجتمع معين او اي فرد دون الاخر بشكل مفاجئ مثل الكوارث الطبيعية والحوادث او الانهيار الاقتصادي او الحروب، اما الفقر المزمن ينشأ على مدى فترات زمنية طويلة من الحرمان وسوء المستوى المعيشي او يكون فقرا تتوارثه الاجيال في الاسرة الواحدة دون النهوض لتحقيق او تحسين مستوى المعيشة (حنوش، 2000، ص206).

4. فضلا عن تصنيفات وانواع اخرى وتسميات للفقر منها الفقر البشري الذي يشير الى الحرمان من العيش بحياة حرة كريمة وحرمان من المعرفة والتوافق الاجتماعي لعدم القدرة على الحصول كحد أدني من اهم الاحتياجات الاساسية للفرد مثل السكن والطعام والصحة والتعليم فضلا عن الحاجات غير المادية مثل العدالة الاجتماعية وحرية الانسان

وايضًا الفقر الدائم الذي يلازم الفرد مدى الحياة بسبب عدم التمكن من اخذ الفرصة التي تنتشل الفرد من الفقر. وفقر الصدمات الذي يحدث من جراء ارتفاع الأسعار او انخفاضها بالشكل المفاجئ بسبب عم الاستقرار الانشطة الاقتصادية نتيجة لقرار سياسي او الاضطرابات التجارية السياسية.

ويعزى الفقر الى جملة من العوامل الاقتصادية والبشرية التي تتفاعل فيما بينها وتؤدي بالنتيجة الى تفشي ظاهرة الفقر منها:

1. الاسباب الاقتصادية والسياسية:

يمتلك العراق موارد اقتصادية مهمة وموقعاً جغرافيا مميزاً جعلت منه محط اطماع الدول الاستعمارية منذ الازل وليومنا هذا، مما نتج عن ذلك عدم التمكن من الزام زمام الامور وكافة الانشطة الاقتصادية الاستثمارية بيد سياسية تنهض بالواقع الاقتصادي لهذا البلد رغم امتلاك العراق موردا اقتصاديا مهما في الصناعة الا وهو النفط ومشتقاته، اصبحت الاطماع الدولية حول هذا المورد تزداد بزيادة سكان العالم

وزيادة متطلبات الصناعات مما عرض العراق لمواجهة حروب متكالبة عليه ادى هذا الى ضعف الاقتصاد العراقي ومواجهة تحديات اقتصادية ومنها الحصار الاقتصادي وحرب ايران قبلها وحرب الكويت وعزله عن الدول الاخرى وفرض غرامات هائلة اودت به للعجز الاقتصادي مما ادى الى تفاقم معدلات الفقر، وتكاثر المديونية الخارجية وتفاوت توزيع الدخل بين فئات المجتمع والتضخم وانتشار البطالة والفقر(محمد طاقة، 2024، ص 55)، فضلا عن وجود سلطات تتحكم بمقدورات العراق الاقتصادية الى ان سقط نظام الحكم السابق في 2003 والى يومنا هذا 2024 م ولازالت هذه السياسات المتسلطة تلعب دورا كبيرا في اقتصاد البلد فالأزمات والحروب والفساد والكمارك والتلاعب في التجارة صادراتها وواردتها ومنع الاستثمار الصناعي او قلته من قبل اصحاب النفوذ، والفساد الاداري والمالي أثرت جميعها على الدخل القومي وبالتالي على دخل الفرد مما ادى الى عدم الحصول على فرص العمل وانتشار البطالة وزيادة نسبة الفقر. ان الفقر في مجتمعات العراق كافة ليس لها مثيل لان هذه الظاهرة منتشرة رغم الامكانات والموارد الاقتصادية والبشرية التي يتمتع بها العراق فالسبب ليس بنقص المورد الاقتصادي او البشري بل اسباب سياسية واجتماعية واقتصادية فضلا عن انخفاض الايرادات العامة وزيادة النفقات والفساد الإداري (عصام، 2021، ص113) مدروسة من قبل الدول الطامعة في خيرات العراق والتي شلت الحركة الاقتصادية.

2. الاسباب الاجتماعية

ان المجتمع العراقي مجتمع عريق ويمتلك حضارة عريقة على مدى الازمان تكللت ببلاد وادي الرافدين التي تزدهر بارضها الخصبة ارض السواد لكثرت زرعها وخيراتها، كما ذكر اعلاه بان العراق يمتلك ثروة هائلة من البترول جذبت مطامع الدول عليه وخاض حروب وازمات عديدة أثرت على المجتمع العراقي من النواحي الصحية والتعليمية وأثرت على البنى التحتية الاساسية حيث ان الافتقار الى ضرورات الحياة من المسكن وماء وغذاء والخدمات الصحية ومرافق الحياة العامة والتعليم حيث نجد اغلب الفقراء يفتقرون الى التعليم حيث ان الفقر والبطالة تزداد بين الاميين او الذين حصلوا على مستوى ابتدائي في التعليم لان ذلك مرتبط بمستوى الدخل، فضلا عن قد يحدث الفقر بسبب فقدان احد الوالدين والبيئة او المجتمع الذي يعيشون او ينتمون اليه لم يمنحهم الفرصة للعمل ويعانون من التهميش والاستبعاد فهنالك تفاوت اقتصادي في الدخل حسب المستوى التعليمي والمكانة الوظيفية ومدى الطلب على تلك الفئات للعمل فضلا عن حجم الاسرة حيث يعد كبر حجم الاسرة وارتفاع معدلات الاعالة الى زيادة الاستهلاك والنفقات مما يزيد الاعباء على نفقات الاسرة مما اسهمت بانتشار الفقر وعدم توفير ابسط

الحقوق الاجتماعية للفرد في الحصول على مستوى اساسي للمعيشة (فارس 2024، ص18)، فعدم توفر فرص عمل وانتشار البطالة وعدم توفر المعونات التأمينية او الضمانات بمستويات الدخل والاستهلاك وانعدام الحراك الاجتماعي والجغرافي للسكان للأحياء المختلفة بحثاً عن التخفيف من حالة الفقر بل اخذت شكل سلوكي متكيف مع الفقر وزيادة التسول والخضوع الى استمرار الفقر وتوارثه والايمان بالقدر، فضلا عن عدم كفاية الموارد المالية اللازمة للإنفاق زادت من مشكلة الفقر، ولا يوجد قانون صارم يلبي احتياجاتهم (صليحة مقاوسي، 2008، 77-92). ومع وجود الفئة التي تحتاج الى الرعاية الصحية (الاطفال والمسنين) ومتطلبات الحياة في ظل غياب الرعاية الاجتماعية الصحية وانتشار الامراض وعم وجود الضمان الاجتماعي الذي يوفر للفرد درجة من الامن للدخل عندما يواجه حالات طارئة كالعجز والاعاقة والبطالة والامراض الخطيرة فان الضمان الاجتماعي يحمي الافراد من العديد من المخاطر الاجتماعية ويحافظ على العدالة الاجتماعية (جورجينا القس، 2022، ص30)

وقد تبين من خلال خريطة (**1**) والجدول رقم (**1**) ان قسما من المحافظات ومنها (السليمانية واربيل ودهوك وكركوك وبغداد وبابل وكربلاء والنجف انحصرت نسب الفقر فيها ما بين (**4.5-12.5**) وتبين من خلال جدول (1) ان المحافظات الشمالية الثلاثة تضم اقل معدل لنسبة الفقر اذ شكلت نسبة الفقر في السليمانية (**4.5**) ومحافظة اربيل (**6.7**) ودهوك (**8.5**) وذلك لان الاقليم في شمال العراق سبق وان حصل على الانفصال الاداري وله سياسة اقتصادية وسياسية مستقلة والوضع الامني فيه مستقرا ساعد ذلك على تحسين العلاقات التجارية مع دول الجوار وتنشيط التبادل التجاري من السلع والخدمات وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة مما يقلل من نسبة الفقر في تلك المحافظات اما بالنسبة لمحافظة بغداد نسبة الفقر فيها (**10**) % وبابل (**11**)% وكربلاء (**12**) **%** والنجف (**12.5**) % حيث شكلت هذه المحافظات النسب الاقل للفقر اما اعلى نسب للفقر فانحصرت في المحافظات وعلى التوالي اعلى نسبة فقر في محافظة المثنى حيث حصلت على (**52**) % نسبة الفقر فيها والقادسية (**48**) % نسبة الفقر فيها ومحافظة ميسان (**45**) %وتليها محافظة ذي قار حيث ان نسبة الفقر فيها شكلت (**44**)% ومحافظة نينوى نسبة الفقر فيها (**37.7**) ومحافظة ديالى (**22.5**)% ومحافظة واسط (**19**) % وصلاح الدين (**18**)% والبصرة (**16**) نستنتج من خلال الخريطة (1) والجدول (1) ان محافظة المثنى اخذت المركز الاول في نسبة الفقر وان المناطق الجغرافية الافقر في العراق (المثنى والقادسية ونينوى وذي قار وميسان) وشكلت نسبة الفقر فيها (**22.6-52.0**) ونسبة الفقر(**12.6-22,5**) للمحافظات الباقية كل من (ديالى والبصرة وواسط وصلاح الدين ونينوى والانبار).

جدول (1) نسبة الفقر في العراق لعام 2023

المحافظة	نسبة الفقر
نينوى	37.7
كركوك	7.6
ديالى	22.5
الانبار	17
بغداد	10
بابل	11
كربلاء	12
واسط	19
صلاح الدين	18
النجف	12.5
القادسية	48
المثنى	52
ذي قار	44
ميسان	45
البصرة	16
دهوك	8.5
أربيل	6.7
السليمانية	4.5
المعدل	21.7

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2023

خريطة (1) نسبة الفقر في العراق لعام 2023

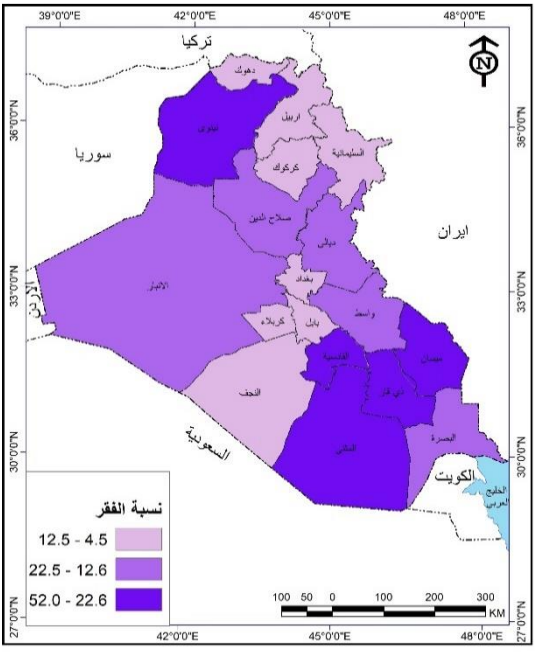

المصد: بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المحور الثاني: المفهوم العام للبطالة واسبابها:

تعرف البطالة بانها مشكلة اقتصادية يقصد بها العاطل عن العمل اي الشخص الذي يكون قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه بأي مستوى من الاجر ولكن دون جدوى.

وتعد البطالة من اهم المشكلات التي توجد في العراق لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتعد عجزاً في البنى الاقتصادية وخلل في الاقتصاد الوطني، وعدم التمكن او عدم القدرة على الاستخدام الفعال للموارد البشرية وهدر طاقاتهم الاقتصادية، وتسبب خللاً اجتماعياً على الصعيد الوطني مما يضعف مبادئ الضمان الوطني، فهي تعد مشكلة اجتماعية اقتصادية تتجلى في مطاردة عدد كبير من الشباب الذين لا يملكون عملا والراغبين للعمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل (فاتن، 2014، 30) فان البطالة حالة توقف لا ارادي عن العمل لعدم وجوده واستحالته وجوده و ادت الزيادة في اعداد السكان مع غياب التخطيط وعدم توفر فرص العمل مع زيادة اعداد العاملين والراغبين في العمل الى زيادة حدة البطالة، ونظراً للظروف التي مر بها العراق من الحروب والحصار والازمات الاقتصادية والسياسية في القرن الماضي فضلاً عن الاحتلال الاجنبي والاحداث المتتالية في تغير الحكومة منذ عام 2003 قد دفعت مشكلة البطالة بان تتصدر اولى المشاكل التي عانى منها الشعب العراقي وأصبحت من اعقد واكبر المعضلات مما أدى الى حدوث اختلال

كبير في سوق العمل واصبح الاقتصاد عاجزاً عن استثمار العمالة وضعف القدرة باستيعاب العمالة الجديدة مما زاد من حدة مشكلة البطالة فضلا عن العامل الصحي في عام 2019من انتشار جائحة كورونا التي شلت الاقتصاد وزادت من تقيد حركة العمل بالتالي زيادة نسبة الفقر والبطالة.

علاقة الفقر بالبطالة:

لاشك ان هنالك علاقة مؤكدة وواضحة بين زيادة مستويات الفقر مع زيادة البطالة فالبطالة تؤدي الى زيادة الفقر الذي احد اسبابه فقدان الانسان لعمله او عدم الحصول على عمل لكي يحقق له دخل ومستوى معيشي يلبي احتياجاته الاساسية فان ما تعانيه بنية العمل من عدم القدرة على توفير فرص العمل للقادرين على العمل فضلا عن اذا ما توفرت في بعض القطاعات فإنها تكون منخفضة الانتاج وتظهر انماط تشغيل منخفضة تؤدي الى بطالة مقنعة وفائض للعاملين ، حيث ان فئة الشباب تعاني من بطالة ولدتها السياسة الخاطئة للحكومات العميلة التي تعاقبت على سلطة الحكم في العراق منذ عام 2003 -2023بحيث ساهمت بزيادة الفقر نتيجة لارتفاع نسبة البطالة حيث ان الطبقة الحاكمة لم تعتمد على سياسة التشغيل من اجل اقتصاد مزدهر وتحقيق توازن بالدخول، بل تعاملت على التوظيف والتشغيل كمكسب حزبي لتوسيع قاعدة الجماهير لصالحها من اجل استغلالها للانتخابات بشكل غير منظم اقتصاديا(محمد طاقة، 2022، 135) ان هذه مشكلة (الفقر والبطالة)كلاهما يولد اثار نفسية للفرد وتفكك في انماط الحياة التي نسجها لنفسه فالعزلة والاكتئاب وادمان المخدرات والجرائم والسلوك العدائي والشعور بالحرمان والعوز وتفكك النسيج الاجتماعي وغيرها كلها مشاكل نتجت عنهما، فتعد مشكلة اجتماعية اقتصادية كبيرة تؤثر على استمرار الحياة فلو توفرت فرص العمل قلت البطالة وبالتالي قل الفقر فان الانسان مجرد امتلاكه للعمل يكتسب دور ومكانه في مجتمعه ويتمكن من تحقيق مركز اجتماعي ومستوى معيشي لسد احتياجاته (اصلاح محمد، 2007، 102) ويتخلص او يقلل من الفقر الذي يعيشه.

ويمكن تقسم البطالة الى عدة أنواع منه:

1. البطالة الفصلية او الموسمية

نتجت هذا النوع من البطالة لتعاقب فصول السنة بحيث يكون الانتاج في فصل واحد خلال السنة كالقطاع الزراعي بإنتاج محاصيل موسمية فيتوفر عمل وباقي السنة يجلس الفرد بدون عمل، او بالقطاع الصناعي حين تكون صناعة استهلاكية وفي القطاع السياحي حسب الموسم فتظهر بطالة في الاوقات التي يكون فيها الركود ولا يوجد عمل لأنه انتهى الموسم والانتظار للموسم القادم.

2. البطالة المقنعة

ويتمثل هذا النوع بضخامة عدد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية حيث تكون زيادة في كمية العمل مع بقاء الناتج ثابت او منخفض وان سحب جزاً من العمل لا يؤثر على كمية ومستوى الانتاج، وهذا النوع يمثل هدراً للطاقات والموارد وتعد نوع من انواع الفساد الاداري والمالي، ولتجنب البطالة المقنعة يجب التنسيق بين عدد العاملين ومستوى الانتاج.

3. البطالة الاختيارية وغير الاختيارية

وهي البطالة التي يختار فيها الفرد عدم العمل وغير راغب فيه بمحض ارادته او قد يبحث عن عمل أفضل وظروف عمل اخرى، اما البطالة غير الاختيارية فتكون حينما يكون الفرد راغبا بالعمل ويقبله بأي أجر كان ولكن لا يجد عمل.

4. البطالة الفنية او الاحتكاكية

وتنشأ في الاعمال التي تتميز بعدم الانتظام او التحول الى عمل اخر او تنتج هذه البطالة من احلال الآلات والمكننة في بعض الصناعات محل العمال لصعوبة تدريبهم على العمل او للتقليل من الوقت والانتاج بشكل أسرع.

5. البطالة الدورية

وتحدث نتيجة الدورات الاقتصادية وحدوث انخفاض في الطلب على البضاعة بحيث يقوم صاحب المصنع من تخفيض عدد العمال او تقليل ساعات العمل، وترتبط هذه البطالة بفترات الانتعاش والانكماش الاقتصادي.

6. البطالة الهيكلية

ويقصد بها تعطل العمل بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد تؤدي الى عدم التوافق بين الفرص المتاحة للتوظيف والمؤهلات والخبرات للراغب في العمل والباحث عنه فضلاً عن تغير في هيكلية الطلب على البضائع والسلع والمنتجات وتغير في سوق العمل.

ان البطالة من اهم الازمات والمشكلات التي تهدد المجتمعات في انحاء العالم ومن اهم الاسباب التي ادت الى ظهورها هي:

1. الاسباب الاقتصادية والسياسية

تعد من أكثر الاسباب التي أدت الى انتشار البطالة فان سياسة الدولة وتأثيرها على كافة الانشطة الاقتصادية وبكافة القطاعات قد ولدت بطالة متراكمة فان انتشار الحروب والصراعات وفسح

المجال امام القوات الطامعة بالتدخل في نمط النمو الاقتصادي بالأخص في استغلال النفط واهمال دور الانشطة الاقتصادية الاخرى والضرورية في توفير العمل ونتج عن ذلك هجرة اغلب الكفاءات وذوي الخبرة الى خارج البلد فضلا عن ان قوة العمل تفتقر الى التدريب والتأهيل اللازم لاحتياجات سوق العمل واهمال القطاع الخاص وتجنبه بسبب الحروب التي تعرض لها العراق وتدمير البنى التحتية من انخفاض مستوى التعليم والتدهور الصحي والذي صاحبته ازمة كورونا منذ عام 2019 (محمد طاقة، 2022، ص144) والتي مازالت اثاره مستمرة الى يومنا هذا والتغيرات التكنلوجية التي أثرت سلباً بالنسبة للعامل حيث تم استبداله بالوسائل التكنلوجية من الحاسوب والمكننة الحديثة فكانت ايجابية للتطور الاقتصادي لكنها سلبية على العامل ادت الى ارتفاع نسب البطالة، فضلا عن ان سياسة العراق الاقتصادية تفتقر الى تحالف القوى الاجتماعية فقد زادت المديونية الخارجية وعجز الميزانية والانقلابات العسكرية والتوتر السياسي في البلاد والفساد الاداري والمالي وانتشار المحسوبية والرشاوي وغياب الرقابة وقلة فرص التوظيف وانشغال الحكم في الخلافات على مناصب الحكومة واهمال المشاريع والافتقار الى دعم قطاع الاعمال فضلا عن الافتقار الى التنمية السياسية اقتصاديا واجتماعيا فهنا تعد البطالة انعكاساً لحالة التخلف التي يشهدها البلاد فهي مشكلة ازمات سياسية واقتصادية (حبيب مطالوس، 2004).

2. الاسباب الاجتماعية

ان النمو السكاني وزيادته مع تسلط الظروف السياسية التي نتج عنها زيادة البطالة وانتشار الفقر فان عدم توفر الوظائف والاعمال والمشاريع الاقتصادية التي تكفي الاعداد الهائلة من القوى العاملة مع زيادة اعداد السكان يولد بطالة فضلا عن لا توجد تنمية اجتماعية محلية لكي تستفاد من التأثير الايجابي الذي يقدمه القطاع الاقتصادي للمنشآت المختلفة والافتقار الى التطور الفكري للمشروعات الحديثة، وربما يكون نظام التعليم سبباً في انتشار البطالة فمخرجاته لا تناسب سوق العمل اي اعداد خريجين كبير جداً يقابلها قلة الانشطة الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة البطالة، وان غياب دور سياسة الحكم في استثمار الموارد البشرية (عبد الرسول، 2008، ص5)ومحاربة الكفاءات وذوي الخبرات ادى الى هجرة تلك الخبرات وعدم الاستفادة منها في تنمية الاجتماعية فضلا عن لا توجد خطط استراتيجية شاملة لبناء خطط طويلة الاجل، لاستيعاب فئة الشباب الذين يمثلون القوى العاملة للنهوض بمستقبل خالي من الفقر والبطالة فان العديد من الشباب

عاطلون عن العمل فهذا يعني انهم فقراء ويعانون من التهميش والاستبعاد وغير قادرين على تلبية ابسط احتياجاتهم (رحيمي واخرون، 2018)

ان نسبة البطالة تتفاوت فيما بين محافظات العراق فبعد عام **2003** والدمار الذي لحق بالمنشآت والبنى التحتية الي يومنا هذا عام **2023** وعدم وجود القطاع الخاص الذي يستوعب العاطلين عن العمل ادت الى زيادة نسبة البطالة حيث تبين من خلال الخريطة رقم (**2**) والجدول رقم (**2**) ان اقل نسبة للبطالة في المحافظات منها السليمانية وصلاح الدين وديالى وبابل وكربلاء والنجف والقادسية حيث شكلت نسبة البطالة (**5.5–12.1**) حيث كانت نسبة البطالة في محافظة بابل (**5.5**)% وديالى (**6.9**)% وكربلاء (**8.3**) % والسليمانية (**11.9**)% والقادسية (**11.9**)% وصلاح الدين (**11.1**) % والنجف (**12.1**)% وشكلت نسبة البطالة (**12.2–18.2**) في كل من بغداد والانبار وميسان وواسط حيث كانت نسبة البطالة في محافظة بغداد (**13.5**) %وفي محافظة ميسان بلغت نسبة البطالة(**13 .6**)% وبلغت نسبة البطالة في واسط (**14.9**)% وفي اربيل (**17.7**) % وفي كركوك بلغت نسبة البطالة (**15.7**) % اما الانبار (**18.2**)%، وان اعلى نسب للبطالة في كل من نينوى والمثنى وذي قار ودهوك والبصرة حيث بلغت نسبة البطالة (**18.3–32.8**)ففي محافظة نينوى (**32.8**) % وفي المثنى (**27.3**) % وفي ذي قار (**25.8**) % اما في محافظة دهوك شكلت نسبة البطالة (**24.1**)% والبصرة (**21.8**)% ومن خلال هذه النسب يتبين ان اعلى نسبة بطالة موجودة في محافظة نينوى وذلك بسبب تدمير كافة سبل وسائل العيش نظرا للإرهاب الذي تعرضت له محافظة نينوى والحروب والسلب والنهب فيها ادى الى التشرد والفقر وسوء المستوى المعيشي، وتضرر القطاع الخاص وتدمير البنى التحتية والانشطة الاقتصادية كافة مما جعل من ظاهرة الفقر والبطالة منتشرة بين افراد المجتمع.

جدول (2) نسبة البطالة بالعراق لعام 2023

المحافظة	نسبة البطالة
نينوى	**32.8**
كركوك	**15.7**
ديالى	**6.9**
الانبار	**18.2**
بغداد	**13.5**
بابل	**5.5**
كربلاء	**8.3**
واسط	**14.9**

صلاح الدين	**11.1**
النجف	**12.1**
القادسية	**11.9**
المثنى	**27.3**
ذي قار	**25.8**
ميسان	**13.6**
البصرة	**21.8**
دهوك	**24.1**
أربيل	**17.7**
السليمانية	**11.9**
المعدل	**16.5**

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2023

خريطة (2) نسبة البطالة بالعراق لعام 2023

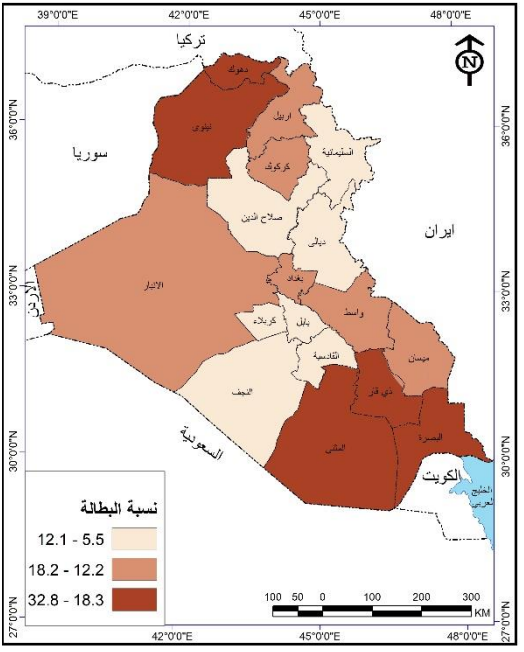

المصد: بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المحور الثالث: العلاقة بين الفقر والبطالة وقوة الدولة

تؤثر ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل مباشر وسلبي على قوة الدولة من عدة جوانب:

1. **التهديد الأمني والاستقرار الاجتماعي:**

أ- **تزايد الجريمة والعنف** :يؤدي الفقر والبطالة إلى تفشي الجريمة المنظمة وغير المنظمة، حيث يضطر الأفراد إلى اللجوء لوسائل غير قانونية لتأمين معيشتهم.

ب- **الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات** :يؤدي الشعور بالإحباط واليأس بين الشباب والعاطلين عن العمل إلى تزايد السخط الشعبي، مما قد ينفجر في شكل احتجاجات واضطرابات اجتماعية، ويهدد الأمن الداخلي للدولة.

ت- **تآكل النسيج الاجتماعي** :يساهم الفقر متعدد الأبعاد (الذي يشمل الحرمان من التعليم والصحة والسكن) في تفتيت النسيج الاجتماعي وزيادة الفجوات الطبقية، مما يعرض التماسك المجتمعي للخطر.

2. **الضعف الاقتصادي:**

أ- **انخفاض الإنتاجية** :البطالة تعني إهدارًا للموارد البشرية والطاقات الكامنة، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج الكلي للدولة وقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ب- **زيادة الأعباء على الموازنة** :تتطلب معالجة الفقر والبطالة برامج دعم اجتماعي وإعانات، مما يزيد من الأعباء على الموازنة العامة للدولة ويقلل من قدرتها على الاستثمار في مشاريع التنمية.

ت- **هجرة الكفاءات ("استنزاف العقول")** :يدفع نقص الفرص الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة بالكفاءات والشباب المتعلم إلى الهجرة خارج البلاد بحثًا عن فرص أفضل، مما يحرم الدولة من أهم مواردها البشرية.

ث- **ضعف القدرة التنافسية** :يؤدي الفقر والبطالة إلى ضعف القوة الشرائية للمواطنين، مما يؤثر سلبًا على الأسواق المحلية ويعيق نمو القطاع الخاص.

3. **الضعف السياسي والمؤسسي:**

أ- **تراجع الشرعية الحكومية** :عندما تفشل الدولة في توفير سبل العيش الكريم لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم الأساسية، تتراجع شرعية الحكومة وثقة الشعب بها، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

ب- **التدخلات الخارجية** :قد تستغل أطراف خارجية حالة الضعف وعدم الاستقرار الناجمة عن الفقر والبطالة لخدمة أجنداتها الخاصة، مما يهدد السيادة الوطنية للدولة.

ت- **صعوبة تطبيق الإصلاحات** :يمكن أن تعيق الضغوط الاجتماعية والاقتصادية تطبيق الإصلاحات اللازمة لمواجهة الفقر والبطالة، حيث قد تقاوم بعض الفئات التغيير الذي يهدد مصالحها.

المحور الرابع: معالجات الفقر والبطالة

1. العمل على زيادة النمو والتخطيط الاقتصادي المنظم من قبل الدولة وتوسيع قاعدة المشاريع سواء على القطاع الخاص والعام وتشجيع الاستثمار واعطاء تأمينات من شأنها تجذب المستثمر لكي يتم توفير فرص العمل لتشغيل العاطلين عن العمل
2. ان تقوم الدولة بالقيام بمشاركة العاطلين عن العمل وتمويلهم للقيام باستثمار معين ينتشلهم من حالة الحرمات والفقر الى حالة يستطيع الفرد من استخدامه كقوى عاملة تكسب قوتها من عملها.
3. العمل على رفع مستوى التعليم لما له من دور كبير في استثمار ذوي الخبرات والمهارات التي لا يمكن الاستغناء عنها والحد من هجرة ذوي الخبرات بتوفير مشاريع لهم، يمكن ان تنهض وتغير من حاله الى حالة الرفاه الاقتصادي.
4. تقديم الرعاية الاجتماعية والدعم والتامين الصحي وتوفير فرص العمل.
5. تنمية الموارد البشرية تنمية مستدامة بما يتوافق مع سوق العمل
6. تقديم القروض وتحفيز الشباب على القيام بالمشاريع الصغيرة وتطويرها وتوفير الوعي اللازم لتوعيتهم
7. القيام باستراتيجية منظمة قادرة على تخفيف الفقر ورفع نمو النظام التربوي بالشكل الذي ينشر التوعية لنتائج المستقبل وعدم تفاقم مثل هذه المشكلات.
8. العمل على تهيئة مناخ سياسي مستقر للحد من الازمات الاقتصادية
9. محاربة الفساد المالي والاداري ووضع القوانين الرادعة للمخالفين.
10. قيام الرعاية الاجتماعية بتوسيع المؤسسات المختصة بشؤن الفقراء تقوم بالدعم المادي للفقراء.

مصادر البحث:

1. محمد عبدالغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، جامعة القاهرة، ط1، 2007، ص110.
2. حمزة كريم محمد واخرون، مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل دراسة تحليلية عن مستويات البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، العراق، 2002، ص26.
3. عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، منشورات مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 17-28.

4. عصام شيخ الارض، صناعة الفقر جدلية (الفقر، المعونة، الفساد)، مطبعة تموز دمموزي للنشر والتوزيع، دمشق، 2021، ط1، ص5
5. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، عمان الاردن، 2001، دار اليازوردي العلمية للنشر والطباعة، ص254.
6. علي حنوش، مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل دراسة تحليلية عن مستويات البيئة الطبيعية والاجتماعية، العراق، 2001، ص 206، دار الكنوز الادبية.
7. المهاجر محمد كاظم، اثار الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، دراسات الفقر، 1996، ص 49.
8. عبد الرزاق فارس، مصدر سابق، ص 24.
9. محمد طاقة، الاختلافات البنيوية في الاقتصاد العراقي، 2024، ص55)
10. عصام شيخ الارض، مصدر سابق 2021، ص113.
11. فارس كمال نظمي، الفقر مقاربات نظرية ونماذج تطبيقية من العراق والعالم، 2024، ط1، ص 18.
12. صليحة مقاوسي، الفقر الحضري اسبابه وانماطه دراسة ميدانية بمدينة باتنة، جامعة منتوري قسطنطينة، 2008، ص77-98).
13. تزوه تنبع واخرون، ترجمة جورجينا القس، الضمان الاجتماعي والحد من الفقر في الصين، منشورات مجموعة بيت الحكمة القاهرة، 2022، ص30.
14. فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014، ص30، جامعة تشرين كلية الاقتصاد سوريا.
15. محمد طاقة، مصدر سابق، 2022، ص135.
16. اصلاح محمد عبد الحميد، ازمة البطالة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص102